محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وآثاره

أمينـــة بلغيـــث طالبة دكتوراه
كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية جامعة تونس المنار

ملخص:

أصبح الاستثمار الأجنبي في الجزائر حديث الوسط الاقتصادي بصفة خاصة لأنه ذو أهمية كبيرة في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة، ومن هذا المنطلق فقد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم القضايا التي طغت على اهتمام المفكرين والمسؤولين، حيث سعت الجزائر إلى تعزيز موقفها وسد بعض الثغرات والنقائص المميزة لها وبناء قاعدة هيكلية متينة تستجيب لمتطلبات التنمية وتشجع على اشتراك المتعاملين الأجانب وشركات الاستثمار، وتتمثل هذه العناصر في عوامل التحفيز الأساسية وشروط الاستقطاب الضرورية. فالجزائر تبذل كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب ورؤوس أموالهم بهدف تأهيل الاقتصاد الوطني مع متطلبات العولمة، كونها تملك عدة مزايا كالموارد البشرية والطبيعية، وفي نفس الوقت لا يمكن غض النظر أو تجاهل العوائق التي قد تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر والمستثمرين إذ يجب الإحاطة بهذه العوائق والعمل جاهدا لتخطيها اليوم قبل الغد.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، عوائق الاستثمار في الجزائر، محفزات الاستثمار، آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

Résumé:

L'investissement étranger en Algérie est devenu égal à un écho audible dans le milieu du commerce surtout car il est d'une grande importance, et ce dans le changement des relations économiques afin de réaliser l'idéal développement. L'investissement étranger direct a constitué une importante affaire qui a bouleversé les penseurs et les responsables, puisque l'Algérie a bien consolidé son point de vue tout en calfeutrant quelques points et impacts négatifs qui la concernent, tout en édifiant une forte base qui sert le développement pour attirer l'investisseur étranger et ses compagnies d'investissement. Ces éléments sont d'une grande envergure d'attraction nécessaire.

L'Algérie fait donc des efforts titanesques pour créer un environnement idéal pour attirer de multiples investisseurs étrangers et leurs capitaux, et ce pour la promotion de son économie nationale selon les normes de la mondialisation, car l'Algérie possède beaucoup de facteurs voire les ressources humaines et naturelles tout en étant consciente des éventuels inattendus qui pourraient arriver à ses investisseurs.

Les mots clés : L'investissement étranger direct , Les entraves de l'investissement en Algérie , Les nécessités de l'investissement, Les impacts de l'investissement direct.

المؤلف المرسل: امينــة بلغيث belghit.amina2017@gmail.com

مقدمة:

تبذل الجزائر كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب ورؤوس أموالهم بهدف تأهيل الاقتصاد الوطني مع متطلبات العولمة، كونها تملك عدة مزايا كالموارد البشرية والطبيعية، وفي نفس الوقت لا يمكن غض النظر أو تجاهل العوائق التي قد تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر والمستثمرين، وهذه الأسباب يرجع أساسها إلى عدم الاستقرار السياسي ومشاكل البيروقراطية و غيرها من المشاكل التي تتخبط الجزائر فيها، ولكن رغم ذلك فان السلطات الجزائرية لم تقف مكتوفة اليدين أمام كل هذا بل هي في سعي دائم واجتهاد لتفعيل هذه المحفزات ومحو اكبر من هذه المعوقات وذلك من خلال ما هو مقترح من حلول وما تراه من أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا السياق يمكن طرح **الإشكالية التالية:**

"ما هي الحوافز التي تمنحها الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم الاقتصاد في ظل المعطيات الراهنة ، وماهي العراقيل والمشاكل التي تعيق مناخها الاستثماري؟

من اجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم التطرق في هذه الورقة البحثية إلى:

1– الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر،

2 – العراقيل والمعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،

3– أثار الاستثمار الأجنبي المباشر .

1– الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

في إطار الجهود المبذولة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي بوتائر قابلة للاستمرار يتم توجيه المزيد من الاهتمامات نحو جذب الاستثمار عن طريق تحسيس البيئة المحفزة وهو ما عرف بمصطلح حوافز جذب الاستثمار وهو ما سوف نتناوله كالأتي:

1–1– أنواع حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن حافز الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية تقدمها الدول المضيفة للاستثمارات الوافدة إليها ويتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي مثلا كأن تهدف الدول المضيفة إلى استقطاب استثمارات في مجالات تقنية أو تهدف إلى إتاحة الفرصة لأكبر عدد من العمالة أو الرغبة في توجيه الأنشطة الاقتصادية أو الدخول في مجالات يعزف الاستثمار المحلي الخوض فيها، ونجد أيضا حين تسعى الدول لتنمية مناطق معينة تقرر مثل هذه الحوافز لتحقيق الغاية التي تهدف إليها الدول المضيفة ويعد التصدير واحدا من أهم هذه الأهداف التي تسعى لتحقيقها من وراء استضافتها للاستثمارات الأجنبية، وتتعدد حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كانت بغرض تحقيق الأهداف التي ذكرت أو بهدف تحقيق المنافسة في جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة بعد أن أصبح واضحا الدور الذي يلعبه الاستثمار في التنمية الاقتصادية[1].

1–1–1–الحوافز المالية والتمويلية: يشمل هذا النوع من الحوافز التخفيضات المختلفة و الإعفاءات الضريبية و الجمركية المتنوعة، أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للاستشارات الأجنبية وبشروط مسيرة، وتعد الحوافز المالية والتمويلية من أهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية نظرا

لتأثيرها المباشر على معدل العائد من النشاط الاستثماري، و الحافز المالي يكون لمدة محددة متوسطة أو طويلة تتفاوت حسب القطاع الذي توجه له الاستثمارات، فمثلا الاستثمار في قطاع الزراعة والصيد يحظى بأكبر مدة إعفاء ضريبي في حين قطاع الصناعة والسياحة والإسكان يعفى لمدة متوسطة، أما قطاع الخدمات فيعفى لمدة قصيرة، وفي جميع الأحوال مدة الإعفاء الكامل تتراوح بين 3-20 سنة وتختلف هذه المدة من دولة إلى أخرى فقد يستمر الإعفاء طوال مدة تواجد الاستثمار والحافز التمويلي يكون بتوفير الأموال مباشرة للمشروع الاستثماري وذلك في شكل إعانات حكومية أو قروض بفوائد منخفضة أو المشاركة في المشروع، وقد اهتمت الدول الصناعية بتوفير هذه الحوافز للاستثمارات الأجنبية المباشرة في حين تجد الدول النامية صعوبة في تقديم الحافز التمويلي لافتقار مواردها لتقديم مثل هذا الحافز.

وما يمكن رؤيته أن الحافز المالي لم يعد أداة جاذبة أو مستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد أن أصبح يشمل قائمة حوافز كلاسيكية تمنحها كل الدول لهذه الاستثمارات بل أن بعض هذه الدول قد ابتكرت حوافز مالية جديدة أفرزتها التجارب العلمية، ونجد أن الجزائر تقوم بتخفيض نسبة الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، والإعفاءات من دفع رسم نفس الملكية فيما يخص المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعنوي وكذا تقديم امتيازات خاصة بالنسبة للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي يتطلب تنميتها[2].

1-2-1- **الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر**: يمكن تصنيفها إلى [3]:

- **الضمانات المالية**: تتمثل الضمانات المالية في حرية تحويل رأس المال وعوائده أو أية مدفوعات أخرى متعلقة بالاستثمار ولقد نصت كل الاتفاقيات على حرية التحويل غير أنها لم تحدد كلها لعملة التي يتم بها التحويل كما أنها اختلفت في المهل المتاحة للتحويل ومضمون التحويل يخص كما يتعلق بالاستثمارات حيث نص الاتفاق الفرنسي الجزائري في المادة 06 على انه "يمنح كل طرف متعاقد تمت على إقليمه أو منطقته البحرية استثمارات من طرف مواطني أو شركات الطرف المتعاقد الآخر لهؤلاء المواطنين أو لهذه الشركات حرية تحويل مايلي:
  - ❖ الفوائد والأرباح غير الموزعة والأرباح الصافية من الضرائب والمداخيل الجارية الأخرى
  - ❖ المدفوعات التي تمت بغرض تسديد القروض المرتبطة بصفة نظامية
  - ❖ حصيلة التنازل أو التصفية الكلية أو الجزئية للاستثمار، وفوائض القيمة لرأس المال المستثمر
  - ❖ التعويضات المترتبة عن فقدان أو نزع الملكية
  - ❖ مرتبات العاملين في إطار استثمار معتمد
- **الضمانات القانونية**: تتمثل في التعويض عن التأمين أو نزع الملكية، وذلك بموافقة إجراءات التأميم لأي سبب بدفع تعويض عاجل وعادل وفعلي خلال مدة معقولة ، ولقد نصت المادة 15 من الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي على انه "لا يمكن تأميم أو انتزاع استثمارات رعايا أي من احد الأطراف المتعاقدة ولا يمكن إخضاع هذه الاستثمارات إلى إجراء له نتيجة متشابهة على تراب الأطراف المتعاقدة الأخرى إلا إذا توفرت الشروط التالية :
  - ✓ تتخذ تلك الإجراءات لفائدة المصلحة العامة و طبقا للصيغ التي نص عليها القانون في البلد المضيف للاستثمار

- ✓ تتخذ الإجراءات المذكورة بدون تمييز
- ✓ تتم مرافقة تلك الإجراءات بدفع عاجل وفعلي خلال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ اكتساب قرار نزع الملكية صفته القطعية وقابل لان يحول بكل حرية

➢ **الضمانات القضائية:** تتمثل في توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات وتشمل مايلي:

أ- حل النزاعات عن طريق هيأة قضائية أو تحكيمية:

- اختصاص الهيئة القضائية التابعة للدول التي تنجز الاستثمار على إقليمها
- في حالة اللجوء إلى هيئة تحكيمية يجب آن يكون هذا التحكيم مؤسساتي أو تحكيم خاص

ب- **القانون الواجب التطبيق:** عند لجوء الأطراف إلى المحاكم الوطنية المختصة يطبق القاضي قانونه الداخلي لكن عندما يطرح النزاع أمام التحكيم المؤسساتي، فنظام التحكيم الذي اختاره أو اتفق عليه الطرفان هو الذي يطبق، إلا إذا تركا ذلك على المحكمة التحكيمية

ج- القيمة القانونية للقرار التحكيمي: عموما تستجيب الدولة لتنفيذ القرارات التحكيمية بمجرد إدارتها ولكن يحدث أن ترفض تنفيذها تلقائيا، فيضطر الطرف الذي صدر الحكم التنفيذي لصالحه إلى الأمر بالتنفيذ من طرف الدولة التي ينفذ على إقليمها، لذلك تطرح مسألة معرفة القيمة القانونية للقرارات التحكيمية.

1-2-2الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المختلفة: وتعد هذه الحوافز من الحوافز التمييزية التي يتم التمييز في منحها إلى المشاريع التي تستثمر في قطاعات معينة أو مناطق معينة، ومن أمثلة هذه الحوافز [4]:

- ✓ عدم وضع أي قيود على تملك مشروعات الاستثمار سواء كان تملكا كاملا أو جزئيا
- ✓ السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات تخفيض قيمة الرسوم أو الإعفاء منها نهائيا والخاصة باستخدام واستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء وتقوم بمنح هذا الحافز الدول تعاني من وطأة المديونية، وله دور مزدوج فهو من جهة يعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

كما يمكننا أن نضيف مجموعة من الحوافز والتسهيلات تمثل الشروط القبلية الواجب توفرها من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهي بمثابة عناصر أساسية تتجسد في سياسة اقتصادية واضحة وإجراءات مطبقة في سبيل تنظيم العلاقات بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي والتي نحصرها فيما يلي:

- **العنصر السياسي:** يعتبر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا لا يستغنى عنه والذي يعتبر ضروريا لتوفير مناخ استثماري مناسب يؤثر بالإيجاب على قرارات المستثمرين خاصة تلك المتعلقة بالموقع وجعل الإجراءات التجارية أكثر مرونة، إذ أن وجود نزاعات سياسية قد تؤدي إلى أضعاف ثقة المستثمرين الأجانب
- **العنصر الاقتصادي:** يتكون من مجموعة المحددات الاقتصادية الأساسية المتمثلة في:

أ-توفير الموارد المؤهلة:(توفير المناخ الطبيعي المساعد والمشجع للاستثمار، وفرة الموارد الأولية الضرورية في مختلف الميادين.

–العوامل المتعلقة بمحددات ومزايا تكلفة الإنتاج: توفير اليد العاملة الرخيصة، تواجد مواقع ملائمة وغير مكلفة للاستثمار في البلدان النامية، انخفاض تكاليف النقل والمواصلات داخل البلد المستقبل للاستثمار.

– العوامل المتعلقة بحجم السوق والخدمات المتوفرة: الخدمات المقدمة للمستهلكين غير مكلفة مقارنة بالبلدان المتقدمة، التعامل التفضيلي لتنمية المناطق الصناعية الموجودة.

– الخوصصة: خلال السنوات الأخيرة لوحظ الدور المتزايد للقطاع الخاص والأهمية التي توليها السياسات الاقتصادية لهذا القطاع والتي أعطته فعالية الأداء الاقتصادي من خلال تفضيل ميكانيزمات السوق، ولهذا انطلقت بعض الدول في خوصصت مؤسساتها العمومية لجعلها أكثر اندماجا في السوق الدولي وتحديات العولمة

– السياسات الاقتصادية: إن تطبيق دولة ما لسياسات أكثر اتفاقا لتشجيع الصادرات وتوازن المدفوعات وكذلك توازن الميزانية العامة، ومعدل التضخم واستقرار سعر الصرف يجعلها من بين أكثر الدول استقطابا لرؤوس الأموال الأجنبية ولها اثر كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

1–2–3– الانعكاسات العامة للحوافز الممنوحة: سعت الجزائر بكل الطرق إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها حيث قامت بتقديم جملة من الحوافز للمستثمرين الأجانب والتي كان لها كبير الأثر في قدومهم إلى الجزائر، كما كانت نقطة تحول بالنسبة للاقتصادي الوطني والتجارة الخارجية للبلاد.

شهدت الجزائر تطورات كبيرة من خلال عمليات الإصلاح المتواصلة التي امتدت إلى الاستثمارات الأجنبية حيث سجلت ارتفاعا ملحوظا لم يسبق بلوغه سابقا، فقد كشف تقرير حكومي ان الاستثمارات الأجنبية بالجزائر تجاوزت المليار دولار أمريكي منذ بداية 2005 حتى مطلع شهر جوان من نفس العام كما ذكر التقرير الذي أعدته الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات أن الجزائر تمكنت من استقطاب الاستثمارات الأجنبية الموزعة على عدة قطاعات خارج قطاع المحروقات والتي أهمها قطاع تحلية مياه البحار والسياحة، وأضاف التقرير أن الاستثمارات الأجنبية شملت مشروعي إنشاء مصنعين لتحلية مياه البحر في كل من ولايتي الجزائر العاصمة ووهران مشيرا إلى أن الوكالة الدولية الأمريكية للاستثمارات بالخارج ستمول هذين المشروعين بتكلفة 86 مليون دولار أمريكي ومن جهة أخرى توضح التقارير أن الاستثمارات الأجنبية المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع بداية 2005 تناولت إنشاء 36 فندق موزع على مختلف المناطق الجزائرية كما أوضحت أن الجزائر استقطبت مشاريع استثمارية في مجالات مختلفة خاصة في قطاع الطاقة (النفط والغاز) إلى جانب تسعة مشاريع لإنشاء محطات كهربائية في كل من الجزائر العاصمة، وهران وسكيكدة، ومصانع تحلية مياه البحر ومشاريع في مجال الصيدلة بقيمة 700 مليون اورو، كما أن قطاع السياحة الذي عرف تقدما كبيرا من حيث استثمارات الشركة الفرنسية(أكور) استفاد في مجال الفندقة من خلال انجاز 06 فنادق في مختلف المناطق السياحية بالجزائر ، ومن هنا يمكننا القول أن الجزائر قد استفادت من التطورات العالمية ومن ارتفاع أسعار النفط عالميا حتى باتت تشهد نموا اقتصاديا ملحوظا بعد تحسن الأوضاع الأمنية، مما جعلها تستقطب كما لا بأس به من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لما تتمتع به من إمكانيات هائلة، وبعد الإصلاحات الاقتصادية منذ انطلاق برنامج دعم النمو سنة 2001 إلى غاية 2014 وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تزايدها إلى 9904 مشروع ما ينجر عنه توفر مناصب شغل أكثر .[5]

1-2-4- دور الحوافز في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر: يتعذر وضع إطار عام لحوافز الاستثمار نتيجة للمنافسة الحادة بين الدول وسعي كل منها لتقديم العديد من الحوافز لجذب الاستثمار أكثر .، رغم ذلك نجد معيار واحد يحكمه هو معيار المنفعة والذي غرضه قياس المنفعة التي يحققها الاستثمار مطروحا منها تكلفة الحافز نفسه

معيار المنفعة العامة = المنفعة المحققة من الاستثمار– حافز الاستثمار.

فإذا كانت النتيجة ايجابية فان الحافز يكون قد حقق الغرض المرجو منه أي حقق دوره الاقتصادي لمصلحة الدولة المضيفة، وان كانت النتيجة سلبية فمعنى ذلك أن الحافز لم يصل إلى الهدف المنتظر .

وأننا أيضا نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح يخضع لآليات السوق، بعد أن أصبح العالم شبه مفتوح.

تقوم بعض الحكومات المضيفة بتقديم حوافز تتناسب مع كل شركة أو مستثمر أجنبي على حدى، إما الأهمية النسبية لحوافز الاستثمار يمكن ترتيبها كمايلي :

المرتبة الأولى : حافز تحويل الأرباح باعتباره من الحوافز ذات التأثير المباشر الذي يسمح للشركات بتطبيق استراتيجيات في البحث عن أسواق ومناطق جديدة.

المرتبة الثانية: كل الحوافز الطبيعية والإجراءات المتمثلة في بساطة إجراءات الاستثمار وسهولة الحصول على المعلومات، والتحرر من ثقل القيود المختلفة، إما في المرتبة الثالثة فتأتي الحوافز المالية في شكل إعفاءات ضريبية وجمركية وحوافز تمويلية في شكل تسهيلات ائتمانية(قروض ومساعدات حكومية)

2- العراقيل والمعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يطالب المستثمرين الأجانب السلطات الجزائرية بالعمل على سد الفجوات والتقليص من العراقيل التي تحول دون ذلك والتي ندرجها كمايلي:

2-1-العراقيل الطبيعية و المادية: وهي من أهم العراقيل التي تواجهها.

- **العراقيل الطبيعية (مشكل العقار)**: ويشكل أهم قيد يكبل المستثمرين وهو في أحسن الأحوال لا يمكن أن يقل عن سنوات، حيث وضعت الدولة عدة هيئات مساعدة لمنح قرار الموافقة على طلب حيازة عقار وهذه الهيئات ممثلة في :

1- وزارة التجهيز، المديرية العامة، وزارة الداخلية، المديرية العامة للبيئة والتهيئة.

2- وكالة تطوير السكن الخاصة بترقية العقار.

3- الوكالة العقارية المحلية المسيرة لقوائم أراضي البلدية.

4- وكالة (calpi) التي تتولى الرد على طلبات المستثمرين على المستوى الولائي، هذه الوكالات يجب أن تقدم قائمة بالأراضي الموجهة للمشاريع الاستثمارية مع إبراز الطابع التقني لكل قطعة ارض.

هذا التعدد في الهيئات من اجل منح الأراضي والعقار هو ما يسبب ضعف عرض العقار وغياب المنافسة في هذا السوق إضافة إلى غياب المركز الحقيقي لاتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى :

- ✓ تأخر أو طول مدة دراسة الملف ألطلبي لقطعة الأرض.

- ✓ التكلفة الباهظة للأراضي المخصصة للاستثمار.
- ✓ عدم ضمان العدالة وتسوية الإجراءات وعدم مرونة هذه الهيئات وضخامة الوثائق المطلوبة.
- ✓ الاختلاسات والتعسف في منح الأراضي التي كانت موجهة للقطاع الصناعي والتي حولت الى استعمالات ذات مصالح ذاتية.
- ✓ مشكل العقلانية في تخصيص الأراضي للنشاطات الموافق عليها.
- ✓ وجود عدة أراضي في مناطق صناعية غير مسجلة وطول مدة تخصيص العقار الصناعي.
- ✓ التشريع الخاص بالعقار متناثر بين عدة نصوص غير واضحة للإدارة ولا حتى للمتعاملين الاقتصاديين مما يضاعف من لا شفافية الإجراءات.[6]

❖ **العراقيل المادية:** تشكل المنظومة المصرفية المحور الرئيسي لإنعاش النشاط الإنتاجي والنمو الاقتصادي وهي المحرك الأساسي لازدهار أي اقتصاد في العالم، ومن ثم أصبحت عملية إصلاحها حتمية لا بديل لها، ولا مفر منها بالنسبة للسلطات العمومية، حيث أن سير هذه المنظومة في الجزائر يكشف عن انحرافات إذا ما قورن بالجهاز المصرفي للبلدان المتقدمة أو حتى في الدول ذات المستوى المتقارب من المستوى الجزائري، ومن ابرز مايعرقل البنك والمستثمرين هي:

- ✓ غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات
- ✓ غياب المؤسسات المالية المختصة.
- ✓ قلة المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار (قروض الإيجار) القروض طويلة الآجال.
- ✓ يستغرق البنك وقتا طويلا يقارب السنة في حين يتراوح في تونس والمغرب 3و 4 أشهر.
- ✓ يشترط البنك ضمانات باهظة من المقاول قد تصل أحيانا إلى ضعف قيمة المشروع
- ✓ عدم قدرة البنك على تمويل المشروع بالعملة الصعبة نظرا لندرتها وعدم توفر البنك على خطوط القرض الكافية إضافة إلى قلة الإيداعات والتوظيفات البنكية.
- ✓ رغم انخفاض معدلات الفائدة إلا أن ذلك يبقى غير كافي لتحقيق ديناميكية كبيرة ومجال إنعاش الاستثمار.[7]

2-2- العراقيل الاقتصادية والسياسية:

❖ **العراقيل الاقتصادية:** يمكن ذكر أهم هذه المعوقات في :

✓ سوء التسيير الذي يميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية ومثال ذلك سوء التسيير والتنظيم الذي يميز كل الموانئ الجزائرية، فبالرغم من أن حوالي 80% من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ إلا أن البطء الكبير في تسريح السلع سواء بسبب سوء التسيير والتنظيم على مستوى الموانئ ، أو قلة التجهيزات الضرورية التي تعتبر شرطا أساسيا لعمل الموانئ الحديثة وهو السمة الغالبة على نشاط هذه الموانئ، يضاف إلى ذلك عامل

البيروقراطية، كل هذه العوامل حالت دون توفير الشروط الضرورية والأساسية لضمان سرعة العمليات التصديرية والاستيرادية التي تتطلبها التبادلات التجارية الحديثة[8]

- ✓ نقص الفعالية بالنسبة للجهاز المصرفي سواء بنقص مهنية المستخدمين أو بنقص الإمكانيات المادية لضمان عمل هذا الجهاز وفقا لمتطلبات عمل البنوك في الدول المتقدمة ويضاف إلى ذلك ضيق السوق المالية وعدم اندماجها مع الأسواق العالمية، كل ذلك يؤدي إلى عرقلة انتقال رؤوس الأموال وبالتالي تقليص منافذ التمويل والاستثمار
- ✓ غموض بعض الجوانب القانونية والتنظيمية في عملية الخوصصة الكلية للمؤسسات العمومية الأمر الذي حال دون تشجيع الأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار.
- ✓ تدهور قيمة العملة المحلية وتعدد أسعارها الصرفية فتنخفض سعر العملة بالنسبة للعملات الأخرى يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار مقوما بالعملات الأجنبية، كما يؤدي إلى تأكل إرباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج.

ومن هنا يتضح أن عملية انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق لم تتم بالشكل اللازم، حيث بقيت بعض الرسومات القديمة (تنظيمية كانت أو قانونية) التي تحول دون التطبيق الكلي والسليم لسياسة "الباب المفتوحة" إمام تدفق الاستثمار الأجنبي.

هذه العراقيل أدت إلى تخوف المستثمرين من توطين مشاريعهم في بيئة اقتصادية تتسم بعدم استقرار النصوص القانونية وغموض بعضها الأخر.[9]

- ❖ **العراقيل السياسية**: كما هو معلوم لدي الجميع النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية الشاملة أمران مرهونان بمدي استقرار الوضعية الأمنية و السياسية للدول خاصة و أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من شركات متعددة الجنسيات لا يكون كبيرا إلا بتوفير عامل أساسي هو الاستقرار الأمني و السياسي حيث لا يمكننا إنكار دور هذا الأخير في معادلة جلب الاستثمار ولهذا ما سوف نتطرق له في النقاط التالية:

- **الوضع الأمني**: أن ما مرت به الجزائر من أزمات أمنية منذ 1988 وأحداث تيقنتورين سنة 2013 إلى إحداث عين صالح 2016، عمل على زيادة حدة هذه الأزمة وخطورتها والتي كانت لها أثار وخيمة تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي ، هذه الأوضاع الأمنية في الجزائر يمكن اعتبارها بمثابة عائق من بين العوائق المعرقلة للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وان المستثمرين معتادين على تقيم الوضعية الأمنية لأي دولة يرغبون في الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرار المتعلق بذلك، فالشركات المتعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار لا توجه استثماراتها لأي بلد كان إلا إذا توفرت فيه مجموعة من الشروط الضرورية التي من أهمها استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وكذلك نجد أن المستثمر الأجنبي لتيمكن أن يغامر بأمواله في دولة ما لم يجمع تقيما عاما للوضع الأمني للدولة وبالنسبة للاستقرار النسبي للطاقم الأمني فلم يعد له حس كبير فبالرغم من تحسن الملحوظ مؤخرا في إطار قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية للتخفيف من حدة هذه الأزمة إلا أن الجزائر تعاني من هروب المتعاملين الاقتصاديين لخوفهم على أرواحهم وممتلكاتهم وتفضيلهم للدول المجاورة الأكثر أمنا.

- **عدم الاستقرار السياسي:** مرت الجزائر بعهد من الاضطرابات وظروف سياسية صعبة في فترة التسعينيات جعلت الجزائر تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار فعدم الاستقرار النسبي للطاقم الحكومي أو حتى الإطارات ذات المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار حيث نجد أن هذه الفترة أثرت بشكل كبير على الساحة السياسية التي بدورها انعكست على جلب الاستثمار الأجنبي للجزائر.[10]

2-3-العراقيل القانونية والإدارية: إن القانون الصادر سنة 1993 والتعديلات التي أجريت عليه سنة 1994و1995 وحتى قانون سنة 2001 كلها قوانين محفزة لجلب الاستثمار لكن ما يعاب عليها أننا عند اللجوء إلي تطبيقها نجدها قوانين نظرية تكفينا قراءتها ووضعها في الجرائد الرسمية و الكتب المتخصصة.

❖ **العراقيل القانونية** : إن كثرة القوانين وعدم استقرارها طيلة العشرية الأخيرة في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين حيث يزرع فيهم الشك والخوف، خاصة وأننا نعلم أن المستثمر يرغب في ممارسة نشاطه في ظل إطار قانوني واضح وثابت فمن ناحية العقار الذي يعتبر من أهم العوامل المساعدة على قيام الاستثمارات لأن أي استثمار يجب أن يتوفر على أرضية لقيامه، ومن أجل الحصول على قبول المشروع يبدأ أولا بملكية العقار الذي يعتبر من صلاحيات الوالي، بينما يدخل هذا الإجراء ضمن القرارات الاقتصادية البحتة، هذه الطريقة تدل على تداخل الصلاحيات بين المؤسسات في تحويل العقار من الوجهة الاستثمارية إلى أغراض شخصية، أما عن السياسة الضريبية فهي غير واضحة من الناحية الإعفائية والدلالة على هذا القول فما عليك إلا الذهاب إلى إدارات الضرائب تجد أن بعض من الإدارات لا تفقه في كيفية منح هذه الإعفاءات وترى أنه رغم وجود كل من وكالة(ANSEJ) و(ANDI) التي تقدم امتيازات مهمة للمستثمرين والمتمثلة في الإعفاءات من الضرائب والحقوق الجمركية في السنوات الأولى للمشروع، إلا أن المستثمر يعاني من ارتفاع معدلات الضرائب الذي ينجم عنه ارتفاع تكاليف المنتجات والمشاريع، نظرا لكون الإعفاءات الممنوحة من طرف الوكالة لا تمس دورة الاستغلال للمشروع رغم وجود نصوص قانونية تجيز ذلك وهذا لتأخر الحكومة في إصدار قائمة البلديات النائية التي تستحق المشاريع المنجزة فيها هذه الإعفاءات، وإلى حين صدور هذه القائمة يستمر نفور المستثمرين من الاستثمار والاتجاه إلى القطاع غير الرسمي.

❖ **العراقيل الإدارية:** تشكل البيروقراطية أحد أهم العراقيل في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين الخواص، وكذا سوء تسيير الإدارة وتميزها بالتحفيز والمحسوبية، حيث يسجل بطء شديد في إصدار القرارات التنفيذية للقوانين وكذا نظام التراخيص المسبقة التي تشكل عائقا في وجه المستثمر، وهذا ما يستدعي تكوين إطارات إدارية أكثر كفاءة دون نسيان الإفراط في طلب الوثائق العديدة الخاصة بملف الاستثمار، الأمر الذي يرهق المستثمر ويجعله يتخلى عن فكرة الاستثمار في الجزائر

إلى جانب ذلك هناك عراقيل أخرى تخص مجال الدبلوماسية الجزائرية التي اقتصرت على الالتزام بالتدابير الدولي في هذا المجال، فبالرغم من أن السلطات الجزائرية سارعت إلى إبرام بعض الاتفاقيات على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف والمتعلقة بالضمانات الممنوحة في هذا المجال وكذا إقرار مبدأ التحكيم إلا أنها لم تصل بعد إلى إبرام كل الاتفاقيات والجهود الدولية، لأن تحقيق هذا المسعى معناه تعزيز أكثر للثقة ما بين الجزائر والمجتمع الدولي، وهناك عائق آخر هو انعدام نظام معلوماتي خاص بالاستثمار والمستثمرين، من أجل الحصول على إحصائيات أو دليل للاستثمار،

لأن الكثير من المستثمرين يفتقدون إلى المعلومات الكافية حول كل ما يخص الجزائر، هذه الأخيرة التي يجب عليها القيام بهذه الإجراءات من أجل البحث عن المستثمر، بدلا من الانتظار وراء المكاتب نجد كذلك أن نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير المشروع على أسس سليمة يعمل على إقامة تنفيذ وتشغيل المشاريع الاستثمارية ويؤدي إلى خفض الإنتاجية ورفع التكلفة ومن ثم انخفاض العائد، وهذا ما يدفع بالمستثمر إلى استخدام ما يحتاج إليه من مهارات فنية وإدارية من الخارج ويتحمل في سبيل ذلك تكاليف عالية. أيضا تجدر الإشارة إلى أن عائق آخر يرتبط بالإعلان الاقتصادي، فالجزائر تعاني من نقص في هذا المجال رغم أنها تتوفر على فرص مهمة يمكن للمستثمرين استغلالها تبقى دائما في طيات المجهول بالنسبة للمستثمر الأجنبي، كما أن هذا الأخير يصادف عجزا تاما في أجهزة الاتصالات والإعلانات والإحصائيات مما يصعب عليه التنبؤ بمستقبل استثماره في البلد المضيف كالجزائر على سبيل المثال.[11]

3 – أثار الاستثمار الأجنبي المباشر

إن للاستثمار الأجنبي المباشر عدة آثار على العديد من المتغيرات كما أن له عدة آفاق مستقبلية تسعى الجزائر إلى تحقيقها، ومثلما للاستثمار الأجنبي دوافع وحوافز نجد أنه يمتاز كذلك بجملة لا بأس بها من الآثار المتوقعة منه على الكثير من المتغيرات الاقتصادية ، والتي عادة ما تكون سببا في الأزمة ونتيجة لها ويمكن إجمال هذه الآثار في:

3-1- الأثر على النقد الأجنبي :في هذا الشأن نجد وجهتين أو رأيين متضاربين بين الكلاسيكي والحديث ويتمثل الرأيان في:

- يرى الكلاسيكي أن وجود الشركات متعددة الجنسيات التي تنشط في الجزائر باعتبارها من ضمن الدول النامية يؤدي إلى زيادة تدفق النقد الأجنبي الخارجي إليها مقارنة بالتدفق الداخلي وذلك للأسباب التالية:
  - ✓ زيادة حجم الأرباح المرحلة إلى الخارج وزيادة التحصيل الضريبي للدولة الأصلية
  - ✓ دفع المرتبات الخاصة بالعمال والإطارات الأجانب.
  - ✓ صغر حجم الأموال المستثمرة في بداية المشروع الاستثماري
- نجد معارضة من رواد المدرسة الحديثة إلى الكلاسيكيين، فحسب قولهم فإن الشركة متعددة الجنسيات لديها موارد مالية ضخمة وبمقدورها الحصول على موارد نقدية من أسواق النقد الأجنبي وباستطاعتها سد الفجوة الموجودة بين احتياطات الدول النامية من النقد الأجنبي لتمويل مشاريع التقوية وحجم المدخرات) الأموال المتاحة محليا(، كما أنها تقوم بتقديم عوامل جاذبة للاستثمار ومربحة وذلك بتشجيع المواطنين على الادخار وهذا في عدة عوامل منها:
  - ✓ مدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات في تحويل المدخرات المحلية إلى استغلال وإنتاج فعال.
  - ✓ حجم القروض التي تتحصل عليها تلك الشركات من البنوك المحلية ودورها في توسيع الأداء.

3-2- الأثر على التقدم التكنولوجي :يتمثل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي في جانبين أو أثرين هما:

- **الأثر الايجابي:** التكنولوجيا المقصودة هنا هي تكنولوجيا الإنتاج المتطور التي تنقلها المؤسسات الأجنبية إلى البلد المضيف من أجل دفع عجلة التطور والنمو وذلك عن طريق تكييف المؤسسات المحلية على استغلال التطور التقني الحاصل دون إنتاج، أي استغلال المعارف دون إعادة تجربتها
- **الأثر السلبي** :يتمثل في التعبئة التكنولوجية للمؤسسات الأجنبية نتيجة التأخر الكبير في الصناعات المتقدمة والتقنيات الحديثة، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى عدم الاستفادة من الانتقال التكنولوجي خاصة في البلدان النامية التي لا تتحصل على تقنيات قديمة أو مترسبة.

كما نجد أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التحويل التكنولوجي يظهر بشرط قدرة البلد المضيف على التعلم من خلال احتكاك الشركات المحلية بالشركات الأجنبية الموردة للتكنولوجيا الجديدة والعالمية خاصة إذا تلي ذلك مساعدة تقنية وتكوين للعمال المحليين، كما أن المنافسة التي تمارسها الشركات الأجنبية على الشركات المحلية تدفع بها إلى إدخال التكنولوجيات الحديثة لضمان البقاء والاستمرار.

يطرح التحويل التكنولوجي في الواقع مشكلة التحكم في التكنولوجيا من قبل الدول التي تريد استعمالها وهذا ما يدفع بالدول النامية إلى ضرورة بناء نظام وطني للإبداع يكون مترابط ومتكامل ومنسجم، يأخذ بعين الاعتبار وفراتها من عوامل الإنتاج وحاجات السوق الفعلية الآنية والمستقبلية، كما أن التحويل التكنولوجي ليس أكيدا لكون التكنولوجيات المستعملة في الدول المتقدمة ليس بالضرورة ملائمة لظروف ووقائع توليفة عوامل الإنتاج في الدول النامية.

3-3- الأثر على المديونية :يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونية إذ لا يترتب عنه أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة، فهي تسعى جاهدة وتعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (للتخلص من تفاقم الديون الخارجية)

3-4- الأثر على التجارة وميزان المدفوعات: عند دراستنا للآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من التجارة وميزان المدفوعات للجزائر لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة وهي أن القضية الرئيسية التي تمثل محور اهتمام الجزائر والدول النامية عموما في هذا الخصوص لا ترتبط بالآثار المترتبة على ميزان المدفوعات نتيجة لفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقدر ما ترتبط بالآثار المتوقعة على التجارة والعوائد أو الدخل الحقيقي لهذه الدول والحكم على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة وميزان المدفوعات يستلزم إجراء تحليل ودراسة شاملة لكل من المتغيرات التي تؤثر عليه.

إن دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة وميزان المدفوعات يستلزم دراسة ما يلي:

- **التدفقات الداخلة** :وتتضمن العناصر التالية:

- ✓ مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر في المشروع، وكلما زادت النسبة التي يساهم بها المستثمر الأجنبي كلما زاد حجم المشروع وزاد حجم التدفق من النقد الأجنبي.
- ✓ مقدار الوفر من النقد الأجنبي الناجم عن الوفر في الواردات من السلع والخدمات المختلفة.

- ✓ مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الداخل والذي يكون نتيجة ل: عملية التصدير، المساعدات المالية المقدمة من طرف الشركة الأم إلى مختلف فروعها في الدول المضيفة. تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب، القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

❖ **التدفقات الخارجية** :وتتمثل فيما يلي:

- ✓ مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الخارج من أجل استيراد مواد خام سواء أولية أو مستلزمات الإنتاج.
- ✓ مقدار الأجور والمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب والتي يتم تحويلها إلى الخارج.
- ✓ الأرباح المحولة إلى الخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق
- ✓ الفروق المتعلقة بأسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية من خلال المعاملات بين الشركة الأم وفروعها بالدول المضيفة.

3-5- الأثر على العمالة: إن مشكلة البطالة من المشاكل الاجتماعية التي تتخبط فيها البلدان النامية من جراء سياستها الاقتصادية، والتخفيف من حدتها يتم عن طريق فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي خاصة مع الأخذ بنوعية التكنولوجيا المستخدمة وعنصر العمل، وأهم ما يمكن ذكره:

- ✓ إنشاء مشاريع موجهة للتصدير والاستيراد من بينها المناطق الحرة التي تسمح بتوظيف عمال.
- ✓ وجود علاقة تكامل بين التكنولوجيا المستخدمة ونوعية العمل حيث تسمح بالقضاء على اليد العاملة وتوفير طبقة عاملة ذات خبرة وكفاءة.
- ✓ يساعد الإيراد الناجم عن التحصيل الربحي التجاري والصناعي للنشاطات الاستثمارية على التوسع وكبر حجم المشاريع وبالتالي خلق مهام جديدة أخرى أي توفير مناصب شغل جديدة.
- ✓ تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى تقريب المناطق المعزولة وتنميتها خاصة المناطق الريفية المتميزة بالنشاط الفلاحي والذي يسمح بخلق مناصب عمل.[12]

خاتمة:

إن استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر كانت له دوافع جمة استدعت تقديم الدولة لجملة من الحوافز والتسهيلات والضمانات قصد كسر طوق العزلة التي وضعت فيه منذ عشرية كاملة وإعادة تأهيلها إقليميا و دوليا من جهة وزيادة تدفقاتها الأجنبية من جهة أخرى، وبالرغم من توفرها على إمكانيات تؤهلها لأن تكون قطب استثماري والثروات والقدرات الكامنة والتي تحفز طموحات من يسعى إلى الربح والتوسع إلا أن الطريق ما يزال طويلا حتى تحقق تنمية اقتصادية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ويعود السبب في ذلك إلى المشاكل التي تعاني منها البلاد والتي دفعتها إلى تقبل الاستثمار الأجنبي المباشر كحل رئيسي للأزمة وكذا غياب إستراتيجية واضحة نابعة عن إرادة حقيقية في التغيير كل هذه المعوقات ساهمت في إبقاء الجزائر في صفوف الدول المهمشة من طرف أصحاب الأموال ولذلك يجب بذل المزيد من الجهود كتغيير السلوكات ومواقف الفاعلين على مستوى اتخاذ القرار ومواقع التنفيذ وإزالة العبء الإداري والبيروقراطي الذي كثيرا ما أعاق أداء المتعاملين الاقتصاديين وتقديم المساعدات في مجال الدراسات للمستثمرين الجدد ومن ثم يتم الحد

من السلبيات والنقائص التي تحول دون استغلال كل إمكانيات البلاد والتي تدفع بالمستثمرين إلى التردد في التقدم إلى الجزائر واستثمار رؤوس أموالهم ومعارفهم الأدائية فيها.

وبالتالي وجب على الجزائر توفير وخلق مناخ ملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وليس الاكتفاء عند هذا الحد بل العمل على تطوير وترقية هذه الاستثمارات من خلال تحقيق بعض الشروط والتي تمثلت في شروط لترقية هذا الأخير منها:

1. توفر كل المعلومات الخاصة بالاستثمار
2. توفير المناخ والمحيط الخاص بالاستثمار
3. المساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
4. تطهير المحيط من البيروقراطية.
5. القضاء على الرشوة بأنواعها ومهما كانت مغرياتها.
6. انجاز سوق مالية متطورة وكفأه ومفتوحة أمام رؤوس الأموال الأجنبية.
7. استقرار المحيط التشريعي والسياسي.
8. تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية والتوسع مستقبلا في مجال النشاطات المختلفة.
9. التخطيط السليم والاستراتيجي للاستثمار الأجنبي المباشر.
10. تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة.
11. السعي الدائم لحل المشاكل التي تواجهه المستثمرين الأجانب أولا بأول وعدم تركها تتفاقم لتتولد عنها مشاكل أكثر صعوبة وأشد خطورة

ومن أهم الشروط أو ما يلزم من أجل ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر نجد الشرطين:

- عدم السعي إلى الاستثمار فقط في المشاريع التي تهدف إلى تحقيق العوائد والأرباح بل اللجوء إلى المشاريع الإنتاجية التي تخدم القطاعات الاقتصادية للبلد وتنميتها وتعود بالفائدة لا فقط على المستثمر الأجنبي بل وعلى المواطن الجزائري كذلك وبالمثل.
- عدم السماح لأكثر من مستثمر بالاستثمار في مشروع واحد أي لا جدوى من خلق منافسة من هذا الشكل والتي الجزائر في غنى عنها حيث إذا حدثت قد تنجز عنها متاعب لا تعد ولا تحصى وقد ترهق كاهل الاقتصاد الجزائري وتعجزه.

حلول لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

- ✓ يجب على الجزائر أن لا تلتزم بمواقف غير مقيدة وأن تعمل على تليين سياستها الداخلية أكثر اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم الإقرار الفعلي لمبدأ الباب المفتوح، باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ميكانيزم فعال يحمل الاستخدام الأمثل.
- ✓ على الحكومة الجزائرية أن تساعد في إيجاد الأرضية الملائمة لتكريس عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر في واقعها الاقتصادي بمعنى أنه عليها السعي على توفير كل الظروف وشروط التعجيل بتطبيق

الخوصصة، تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار ، نظام مالي ومصرفي فعال.حتى تكون كفيلة بتشجيع المستثمرين.

- ✓ يجب أن تعمل على إبرام كل الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لضمان السير الحسن له، ومن جهة أخرى إقرار مبدأ التعامل بالمثل في مسألة الحماية والترقية باعتباره وسيلة ناجعة لتحويل اقتصادها والنهوض به.

المراجع:

1- عبد القادر خديجي، **دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في البلدان النامية**، رسالة ماجستير، مالية ونقود، الجزائر، 2001 .، ص96.

2- نفس المرجع ، ص 97.

3- مصطفى بودهان، **الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر** ، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 01 ، الجزائر،2003 ،ص 108

2- مصطفى بودهان، نفس المرجع، ص 112.

5- منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع،الأردن، 2013، ص 54.

6-محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**،مجلة الباحث، العدد05 ، 2007.ص 06

7-بعلوج بولعيد،**معوقات الاستثمار في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2006،04،ص 81.

8-صالح مفتاح ودلال بن سمية، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية،، دراسة حالة الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد 44، 2008، ص 125.

9-محمد شريفي، **الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة) الآثار الإستراتيجية** ،رسالة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر.، **ص**168.

10-**نفس المرجع، ص** 170

11-نفس المرجع ص 171.

12-منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن2013، ص102.